

قريش
أعني

وكانت عندي ثلاثة تاولات / حرأحدها إن تكون بمعنى إلى ولا تأكلوا
أموالهم بقرض من أجل الحصول أموالكم فإنه ليس بالتي هي أحسن لقول الله
تنتهبها وتنهرونها **قوله** إن تكون بمعنى فإنه إذا اخلط ماله بماله مفلسا
كان الجميع حراما وشاهد هذا قول الساجدة

قوله فلا يبرئكم بالوعيد كما نرى **قوله** إلى الناس مطبقا به القارح

قوله نالها وهو رخصها أن تكون بمعنى إلى وكون المعنى ولا تأكلوا أموالهم
صامتا من لها إلى أموالكم إلى أنهم إذا أكلوها ففرضها إلى أموالهم التي يأكلونها

إذ كان حراما كبيرا إلى التمازق فلما كبر **قوله** عن رجل
وان خفي لا تقسطوا في النساء

بن الزبير أنه سأل عابسه رضي الله تعالى عنها فقالت يا أبا عبد الله عز وجل وان
خفي لا تقسطوا في النساء قالت يا ابن أخي هذه الكبتمة تكون في حجر ولها

فرب في جوارها وما لها ويريد أن تقتصر صلبها فلهو عن كاحن إلا أن
تقسطوا في كمال الصدق وأمر وإنكاح ما سواهن من النساء قالت عابسه

استفتى الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فأنزل الله عز وجل وس
يستفتونك في النساء إلى قوله وتزوجوا إن نكحوا من فأنزل الله لهم في هذه

الآية إن الكبتمة إذا كانت ذات مال وجعلت زعيوا في نكاحها وسنها والصلح
وإذا كانت مرغوبا عنها في قلة المال والجوار تزكوها ولعن وأمرها فأنكحها

بأن تكونها حتى يزوجها فليس لهم أن نكحوها إذا زعموا أنها إلا أن يقسطوا لها
وتعطيها حقتها الأول من الصدق ومضمون الآية وكذا تزوجوا نكاح النهم

عند حصول القسط وقد اختلف أهل العلم بالفتوى في نكاحها فزعم أبو حنيفة
مطلقا وله من الأدلة ما قدمته ومنعه ما لك مطلقا إلا عند خوف الضعف وزعم

والساد ومنعه الشافعي إلا عند وجود الحيض وحملها طاهر الآية ولا يتر على
البلغة التي أطلق عليها اسم البتمة نحو زيد ليل ما روى بن عمر رضي الله عنهما

عنها قال بن جني خالي فلما من بطعون في المعبر بن شعبه إلى أمهات غيرها
في المال قالت له فزهدت في فقالت أمها يا رسول الله بنيت لك ذلك فقال

فلم يظن يا رسول الله أنا عمها ووصي أمها وقد رخصها من عبد الله بن عمر
وقد عرفت فضله وقولته وما يقوم به إلا أنه له فقال صلى الله عليه وسلم أنها

ببهم ولا تنكح أبائهم وهي رواية ولا تنكح البنات حتى تسامروهن فإن سكتن
هو أو ذبحن وموضع الدليل قوله صلى الله عليه وسلم ولا تنكح إلا ما ذبحنك تنكحوا النساء
حتى تسامروهن فإن ألقنكم لميسر من أهل الجاهل استنما بالانفاق والبالغة من أهل
الاستنما بالانفاق والبلوغ هو الفارق بين الحدين فكأن السن الذي قبل البلوغ

كاحها

أبى
قريش
أعني

أعني

تفصيلا

٤٤

على الآية والأمر يجوز على الاستنما ونقل هذا عن نص الشافعي رحمه الله
تعالى ونوب صلى الله عليه وسلم إلى المشا وتنهرونها كما عطفه وجزالة رايه
وعصه الله تعالى في القلوب اصحابه رضي الله تعالى عنهم كما روى عن قتادة
والشافعي وقيل يبرئكم من حرامهم على الاقتداره قال الحسن عليه السلام
أن ما به إليهم من حرامه ولكن أراد أن يستنم له من بعده ونحو هذا قال

الشافعي أيضا وقيل تحصيل البركة النساء **قوله** سورة
النساء **قوله** عن رجل أتوا النبي صلى الله عليه وسلم

لما علم الله ضعف النبي صلى الله عليه وسلم وعجزهم عن دفع باس الظالمين لهم بها
العباد عن أخذ أموالهم وتوابعه عن ذلك ما لم يتواعد على غيره فعمل كل

أما يأكل نارا فقال إن الذين يأكلون أموال الشافعي طلبا إنما يأكلون
في بطونهم ناراً وسماها في هذه الآية خبيثه ليعرف القلوب عن نارا وما استقر

لها من خبيثها ولا ينبغي أن يحل الطبيب والكهنة على حقيقة إذا جردت
لكن قد زادهم حراماً حتى لا يزوجوا بالمهر والجدد والجدد والجدد

معارضاً لقوله تعالى لا يأتى حتى يرضى والله أعلم ولا تنكحوا إلا ما أحل الله
الحرام الذي يزوجكم طبيباً سميماً بالطبيب المحلل من أموالكم التي ترونه

بوتكم رد ما هم ولا أمر إلا ما يرضى من أموالهم وذلك يقع على حقيقة الاتساق
توابعهم والآنفاق عليهم ويقع على الاتساق الذي هو الحفظ كما فإنه في هذا الحفظ

أموالهم حتى حفظها فكأنه قد أتاها أربابها ولا يجوز أن تحمل على حقيقة دفع حجة
المال حقيقة إليهم فإن الله سبحانه لم يبرئهم إلا عند بلوغ النكاح وأناس إلى شد

نعم يحون أن يرايه حقيقة الاتساق والدفع ويكون إطلاق الشافعي على ما بين
مجازاً من باب قسمة الشيء بما كان عليه كقوله تعالى والقي التجرع سجداً وهذا

المراد لأنه سبب كراهية في قول الكلبي ومقاتل قرمن لطفهم تعالى إن أباح
فيما طلبهم وما بعثهم فقال سبحانه وإن تحالطوهم فأخواتكم والله يعلم الفساد

من أصلح وقال تعالى ولا تقر بأموال الكهنة إلا بالتي هي أحسن فعل الله تعالى ذلك
بهم تنهيهم أموالهم وحفظها لا يبيع بالجميع والشرا ليلاً يخرج القوادع عليها

للا يتعطلوا للقوم أنه يأكل منها إن كان فقيراً وأمره بالاستعفاف إن كان غنياً كما ساق
إن ثنا الله تعالى **قوله** عن رجل أتوا النبي صلى الله عليه وسلم

مسووحه بقوله تعالى وإن تحالطوهم فأخواتكم والصحيح من النسخ أنها نزلت
إلى معنى مع أي ولا تأكلوا أموالهم مع أموالكم طلباً وهو مذموم كما ساق
وبعض النسخ قال أمر القيس وصف وسأله

له كفل كالعصر ليدع المال الحار كمثل القبيط المذنب

وعتزل